The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.18,N1, P P 1-22
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع 1557 لسنة 2011
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 18العدد2 نيسان 2026ص ص 1-22

قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2009-2023)

Measuring and analyzing the relationship between public spending and bank credit in Iraq during the period (2009-2023)

محمد حسين عبيس
جامعة بابل- كلية الإدارة والاقتصاد

أ.م.د محمد مدلول علي السلطاني
جامعة بابل- كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يعد الإنفاق العام من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي، إذ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير الخدمات العامة. حيث تبرز اهمية البحث من اهمية الانفاق العام ودوره الرئيس في التأثير على الائتمان المصرفي وانعكاسه على النشاط الاقتصادي للبلد لكونه الاداة الرئيسة من ادوات السياسة المالية التي تُمكن الحكومة من تحقيق معدلات من النمو والاستقرار الاقتصادي كون اقتصاده ريعي يعتمد على الايرادات النفطية التي تتأثر بتقلب الاسعار في الاسواق العالمية , وتمحورت مشكلة البحث حول ضعف سياسة الانفاق العام في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية واثرها السلبي على نشاط الجهاز المصرفي في توفير الائتمان اللازم لتمويل الانشطة الاقتصادية التنموية واعتماده على الايرادات النفطية التي تتاثر مباشرةً بتغير اسعار النفط العالمية , وكان يهدف البحث الى معرفة هيكل الانفاق العام ومكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2009 ـــ 2023) وتحليل مدى تأثير الانفاق العام في الائتمان المصرفي والتعرف على طبيعة العلاقة اذا كانت تبادلية ام باتجاه واحد , وقد تم وضع فرضية مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للانفاق العام على الائتمان المصرفي خلال المدة 2009 ــ 2023.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية , ومن خلال نتائج اختبار سببية كرانجر تم التوصل الى ان الانفاق العام لا يسبب الائتمان المصرفي, ولكن بما ان هذه القيمة قريبة من الحدود الحرجة فهي تشير الى وجود تاثير سببي ضعيف من الانفاق العام تجاة الائتمان المصرفي، ينما لايسبب الائتمان المصرفي الانفاق العام لان القيمة الاحتمالية مرتفعة جدا .

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام ، الائتمان المصرفي، الاقتصاد العراقي

Abstract

public spending is one of the most crucial financial instruments governments use to influence economic activity. It contributes to economic growth by funding investment projects and providing public services. The significance of this research stems from the critical role of public spending in affecting banking credit and its impact on the country's economic activity. Public spending serves as the primary fiscal policy tool that enables the government to achieve economic growth and stability, particularly in Iraq's rentier economy, which heavily relies on oil revenues subject to price fluctuations in global markets. The research problem focuses on the weakness of public spending policies in addressing economic and financial fluctuations and their negative impact on the banking sector's ability to provide the necessary credit for financing developmental economic activities. This challenge is further exacerbated by dependence on oil revenues, which are directly influenced by changes in global oil prices. This study aims to examine the structure of public spending and the components of banking credit in Iraq for the period 2009–2023, analyze the impact of public spending on banking credit, and determine the nature of their relationship—whether reciprocal or unidirectional. The proposed hypothesis suggests a statistically significant impact of public spending on banking credit during the specified period. To achieve the study's objectives, various econometric tests were conducted. The results of the Granger causality test indicate that public spending does not directly cause banking credit. However, since the value is close to the critical threshold, it suggests a weak causal effect of public spending on banking credit. Conversely, banking credit does not cause public spending, as indicated by the high p-value.

Keywords: Public spending, bank credit, Iraqi economy

المقدمة

يعد العراق من الدول الريعية، ذات الاقتصاد أحادي الجانب، حيث يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي في تمويل نفقاته، والذي يتسم بدرجة كبيرة من التذبذب في أسعار المنتجات، وذلك نتيجة ارتباطه بأسعار الأسواق العالمية، مما يؤثر هذا التذبذب بنسبة كبيرة على الانفاق العام، الذي يمثل أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة الاقتصادية، ومن ثم التأثير على مستويات الطلب الكلي، ، حيث أصبح تطور الانفاق العام مرتبط بدرجة كبيرة بتطور الدولة، بالإضافة إلى أنه أصبح ضرورة حتمية من أجل ضمان توازن الإداء الاقتصادي، وتجنب وقوع الازمات والمشاكل، فلذلك ينبغي مراعاة الانفاق العام بما يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسة للاقتصاد , فتلجأ الدولة الى الائتمان المصرفي الذي يعتبر أحد المواضيع الهامة والفعالة على مستوي كافة دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، ويرجع ذلك لدوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، حيث لا يقتصر دور المصارف عند مرحلة توفير الأموال بينما يمتد الأمر ليشتمل على ضمان الاستخدام السليم بما يحقق استدامة عملية التنمية، ومن ثم تجاوز العوائق التي تقف في مسارها، ففي ظل تنامي الانفاق العام، تقوم الدولة باللجوء إلى سياسة الائتمان المصرفي على كأحد السياسات الفعالة في تحقيق التوازن بين الانفاق العام وتحقيق النمو الاقتصادي .

1. **اهمية البحث :-**

تبرز اهمية البحث من أهمية الانفاق العام ودوره الرئيس في التأثير على الائتمان المصرفي وانعكاسه على النشاط الاقتصادي للبلد لكونه الأداة الرئيسة من أدوات السياسة المالية التي تمكن الحكومة من تحقيق معدلات من النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد

2. **مشكلة البحث :-**

تمحورت مشكلة البحث حول ضعف أداء سياسة الانفاق العام في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية واثرها السلبي على نشاط الجهاز المصرفي في توفير الائتمان اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية التنموية وأعتماده على الإيرادات النفطية التي تتأثر مباشرةً بتغير أسعار النفط العالمية .

3. **فرضية البحث :-** ينطلق البحث من فرضية مفادها : وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للانفاق العام على الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2009-2023) .

4. **اهداف البحث :-** يهدف هذا البحث الى معرفة هيكل الانفاق العام ومكونات الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2009 – 2023) وتحليل مدى تأثير الانفاق العام في الائتمان المصرفي والتعرف على طبيعة العلاقة اذا كانت تبادلية ام بأتجاه واحد .

5. **منهجية البحث :-**
6. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بأستخدام الأسلوب الوصفي في توظيف منطق النظرية الاقتصادية من اجل معرفة العلاقة بين الانفاق العام والائتمان المصرفي , والأسلوب الكمي بأستخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (الانفاق العام) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي) .

7. **الحدود الزمانية والمكانية للبحث :-**

الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2023) .

8. هيكلية البحث :-

من اجل اثبات فرضية البحث تم تقسيمة لثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول الاطار النظري للأنفاق العام ، اما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري للائتمان المصرفي ، واما المبحث الثالث فتناول قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والأئتمان المصرفي في العراق للمدة(2009ـــ2023)

بعض الدراسات السابقة ذات الصلة

1. دراسة مروة جبار عمران 2021: بعنوان اثر الانفاق الحكومي في الائتمان المصرفي في ضوء تغير الريع النفطي.

هدف الدراسة: الهدف الأساسي للبحث هو تحليل واقع الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي وتحليل الانفاق الحكومي وأثره في الائتمان المصرفي عبر الريع النفطي في الاقتصاد العراقي

نتائج الدراسة: اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إن انخفاض أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر في انخفاض الإيرادات النفطية من ثم انخفاض الإنفاق الحكومي، لأنها المصدر الرئيس لتمويله، مما يؤدي إلى توجه الدولة للاقتراض من المصارف التجارية وبالتالي زيادة الائتمان المصرفي، أما ارتفاع أسعار النفط فهو ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع الإيرادات النفطية ومن ثم ارتفاع الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي إلى تراجع الدولة بالاقتراض من المصارف التجارية.

2 ــ دراسة زينب جبار عبد الحسين الدعمي بعنوان, انتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية

هدف الدراسة: التعرف على مفاهيم الانفاق العام وانتاجية وكذلك التفاوت الزمني للانفاق العام الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي , كذلك قياس الاثر الذي يتركه التفاوت الزمني للانفاق العام في انتاجية ذلك الانفاق.

نتائج الدراسة : من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان انتاجية الانفاق العام سجلت اعلى قيمة لها خلال الفصل الاول من السنه المالية ثم بدأت بالانخفاض وبشكل تدريجي خلال الفصول الاخرى لتسجل ادنى قيمة لها في الفصل الرابع من السنة المالية , ويأتي ذلك بسبب عدم انتظام توزيع الانفاق العام خلال ـ

3ـــ دراسة الهام خزعل عاشور 2023 , بعنوان اثر الانفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في تعديل تركيب الناتج المحلي الذي يعد مكوناً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بيان نسبة ما يخصص للقطاعات الاقتصادية من ذلك الانفاق، وبيان مدى توافق هذه المخصصات مع خطط التنمية ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

نتائج الدراسة: يعاني الناتج المحلي الاجمالي اختلال هيكلي واضح يتمثل في سيطرة القطاع الاستخراجي على عملية تكوين الناتج المحلي ، وأن تطور نسب بقية القطاعات الأخرى في بعض السنوات فكان نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وليس تطور أداء القطاعات غير نفطية.

4 - دراسة زهراء قاسم حسين 2021: بعنوان اثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الائتمان المصرفي ومؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد ، الدين الخارجي ، الاستثمار ، التجارة الخارجية ، الإنفاق العام الحكومي ، التراكم الرأسمالي) إضافة إلى بيان أثر الائتمان المصرفي في هذه المؤشرات في العراق للمدة (2005-2021).

نتائج الدراسة: أوضحت الدراسة حسب نتائج التحليل القياسي لمتغيرات البحث مخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية , والسبب أن معظم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق لا يتوجه إلى الإنتاج وإنما يتوجه إلى الاستهلاك كشراء الدور والأثاث والسيارات وغيرها , واوضحت ايضا ان الائتمان المصرفي ليس له تأثيراً على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق حسب نتائج التحليل الوصفي والقياسي لبيانات مدة الدراسة (2005-2021) , ويعود ذلك إلى قلة الوعي وضعف ثقة الجمهور بالمصارف وعدم مواكبة القطاع المصرفي للتطورات التكنولوجية الحديثة ، فضلاً عن عدم توجه الائتمان المصرفي إلى الأهداف التي منح من أجلها .

المبحث الأول :- الاطار النظري للأنفاق العام

اولاـــ مفهوم الانفاق العام

كما هو معروف فان لكل حكومة دور اقتصادي تقوم به وهذا يكون حسب الفلسفة الاقتصادية التي تتبعها، لذلك فأنه يجب ان تتبع الأسلوب الملائم الذي من خلاله تقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات العامة من خلال النفقات العامة وتخصيص جزء من هذه الموارد لأغراض الاستثمار.

ب-المفهوم الاقتصادي للانفاق العام : يشير المفهوم الاقتصادي للانفاق العام على أنه " ذلك الانفاق التي يأخذ الشكل النقدي، وتقوم بأنفاقه الأشخاص المعنوية العامة، وهي الدولة والهيئات العامة القومية أو المحلية أو المؤسسات العامة، والمشروعات العامة بغرض تحقيق منفعة عامة والتي يتغير مضمونها مع تغير الدولة[1] " . ويشار إليه على أنه " قيام الحكومة بشراء السلع والخدمات، وذلك من أجل تقديم منافع عامة ودفع ثمنها من خلال الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى[2]. وهناك من ينظر إلى مفهوم الانفاق العام على أنه " المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع العام بدوره في الاقتصاد[3]".

---

[1] رحاب أمين دسوقي، دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة ، (2020)، ص 15.

[2] Mceachern , Willam A Economics A contemporary Introduction , south– Western , cengage learning , USA,(2021), p. 354.

[3] محمد عزيز، محمد عبد الجليل ابو شينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الأولي، (2002)، ص 484.

وأيضاً يعتبر الانفاق العام مبلغ من النقود تقوم الدولة بأنفاقه من أجل تحقيق نفع عام، وقد حدد مفهومه بأنه كافة المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها الجهات العامة، أي تتمثل في المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل، ولعل من أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنية التحتية، وقطاع الصحة والتعليم، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية[1]. وقد تم تحديد مفهومه على أنه " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى مؤسساتها العامة التي تسعي إلى اشباع الحاجات العامة[2] "

ومن وجهة نظر الباحث أن الإنفاق هي الأموال التي تخصصها الحكومة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ومن ثم تسيير مرافقها العامة، بما يفيد في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً :- أهمية الإنفاق العام.

يمكن تحديد الأهمية المتعلقة بالإنفاق العام[3] فيما يلي :-

1. يؤدي الانفاق العام إلى زيادة فرص التوظيف ويرجع ذلك لما توفره تلك المشاريع من فرص للعمل.
2. التشجيع على الانفاق الاستثماري وذلك من خلال الانفاق في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري في الدولة.
3. المساهمة في تنمية المناطق الريفية حيث يسعي الانفاق العام إلى تطوير المشاريع الريفية والمناطق المهجورة، وتشجيع الاستثمار في هذا المناطق.
4. -تحسين جودة الحياة: يعمل الإنفاق العام على تحسين نوعية الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والأسكان، والنقل.

ثالثاً: الانفاق العام من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

ظهرت النظرية الكلاسيكية وسادت أفكارها لأول مرة في بريطانيا وذلك في نهاية القرن الثامن عشر، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتي العقد الثلاثيين من القرن العشرين[4]. كما يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي بأن الواجبات والوظائف السيادية للدولة لابد أن تكون في أضيق الحدود، وذلك من منطلق فكرة عدم الإسراف في الانفاق العام، أي يستوجب الأمر ضرورة إن تقتصد الدولة عند القيام بدفع الأجور والمرتبات في القطاع العام طبقاً لمستوي الإنجاز الذي يحققه (الموظف أو العامل)، وبناء على ذلك الفكر أو الأساس قد بنيت المالية العامة.

---

[1] زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق إشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، (2018)، ص 8.

[2] فيصل فخري مرار، عدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الأردنية، الأردن، (1980)، ص 155.

[3] محمد بن عزة، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، مجلة رؤي اقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، (2015)، ص 10.

[4] يحي بن سليمان ، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، (2019)، ص 25.

رابعا: الانفاق العام من وجهة نظرالمدرسة الكينزية.

في الفترة ما بين عام 1929 حتي عام 1932 نلاحظ تلاشي أفكار الاقتصادين الكلاسيك، ومن ثم هيمنة القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي، قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير. وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، والفائدة والنقود"(General Theory of Employment, Interest and money) والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق(1).

رابعا: الانفاق العام من وجهة نظر الفكر النيوكلاسيكي(2).

في النصف الأخير القرن التاسع عشر حدثت تغيرات وتطورات واسعة في نمط الانتاج الرأسمالي ولاسيما بعد الحرب العالمية. الثانية فظهرت البطالة مرة اخرى ملازمة لظاهرتي التضخم والركود في ان واحد وهو ما يطلق عليه بالتضخم الركودي , اذا عجزت المدرسة الكينزية من ايجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة حافزاً للكلاسيك الجدد لظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة ونظرياتهم. اذ انتقدوا المدرسة (الكينزية) بسبب عدم قدرة تحليلاتهم على ايجاد مخرج فعلي للنظام الاقتصادي من هذه الأزمة وازمات أخرى اخذت تتفاقم على البلدان الاستثمارية وكما أكد الكثير من الاقتصاديين الكلاسيك المحدثين على ضرورة العودة إلى نظريات التقليديين والتي تدعو الى ترك الاقتصاد يحقق التوازن تلقائيا وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ان راي الكلاسيك الجدد (ألفريد مارشال ، فيسكل وكلارك) جاء متطابقاً مع راي اقتصاديو جانب العرض اللذين وجهوا نقدا كبيرا الى كينز وافكاره لاهتمامه بالطلب الكلي من دون الاهتمام بجانب العرض الكلي وكما طالبو بوضع حد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والغاء الدور الذي تؤديه بزيادة الطلب الفعال، وكما يؤكدون على ضرورة خفض الاتفاق العام واتباع سياسات نقدية انكماشية لتقييد الطلب الكلي .

المبحث الثاني:ـــالاطار النظري للائتمان المصرفي

اولا : مفهوم الائتمان لمصرفي

يعد الإئنمان من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، بالإضافة إلى أن أنه أحد المراحل المهمة التي تساهم في تطور الخدمات المصرفية، كما أنه من أهم إيرادات المصارف التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، ولذلك يعد النظام البنكي إنعكاساً للنظام المالي والاقتصادي للبلد

---

(1) زينب جبار عبد الحسين الدعمي، مرجع سابق،(2018)، ص 13.

(2) علي نبع صايل ,عمر ابراهيم , مسار الانفاق العام واثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2015) , مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 9 ,العدد 18, 2017 , ص 174 175.

المتواجد به، ولذلك تحتل الوظيفة الاقراضية المرتبة الرئيسية الأولي ضمن أنشطة البنوك، بل تعد هي مبرر وجودها وحجة نجاحها، ولذلك تؤدي دوراً جوهرياً في تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين مختلف القطاعات, **ان** وظيفة الإقراض تحتل الجانب الأكبر من بين الوظائف البنكية، فهي المحور الأساسي لعمل البنوك، ولذلك وجب أن تخصص بعناية خاصة عبر كل المراحل التي تتم وفقها[1]،وهنالك عدد من المفاهيم للإئتمان المصرفي , من اهمها:

يعرف الائتمان المصرفي على أنه قابلية الحصول على ثروة أو الحق فيها مقابل الدفع في المستقبل. وكذلك يعرف على أنه منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين[2].

ثانياً :- أهمية الائتمان المصرفي

نظرا للدور المهم للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية, أصبح لزاما على البنوك المركزيةCentral Banks أن تأخذ على عاتقها رقابة وإدارة وتنظيم العمليات الائتمانية للمصارف التجارية والمؤسسات الافتراضية الأخرى. تكمن أهمية الائتمان المصرفي في ما يأتي[3]:

1ــ توفير التمويل اللازم للنمو الاقتصادي في ضوء التطور التقني والاقتصادي : أي فهي مصدر من مصادر التمويل التي يعتمد عليها في نشأة وتأسيس المشروعات، بالإضافة إلى أنه أداة خطيرة وغير مرغوب الإفراط فيها، حيث قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية وتقليله يؤدي إلى الانكماش.

2ــ زيادة الانتاج من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة القائمة أو التي قيد الانشاء، وبالتالي يؤدي ذلك إلى رفع معدلات الإنتاج وزيادته.

3ــ يساعد الائتمان الاستهلاكي في زيادة الطلب الكلي من خلال منح الائتمان لذوي الدخول المتدنية مما يرفع من ميلهم الكلي والمتوسط للاستهلاك وبالتالي المساهمة في زيادة الطلب الكلي . أي تنشيط الاستهلاك.

4ــ يساهم في توزيع واعادة توزيع الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة , و المساهمة في تشغيل الموارد المالية العاطلة من خلال الائتمان لاسيما قصير الأجل

5ــ اداة للتبادل والتسوية (التسوية بين الدائن والمدين) ، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات الائتمان المصرفي (كالسندات – الكمبيالات) وغيرها إذ إنها تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة للسند أو الكمبيالة. .

---

[1] إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الأئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة– دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي خلال الفترة من 2005 – 2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون ،(2010)، ص 4.

[2] عمر سليمان الأشقر ,(دراسة شرعية في بطاقات الائتمان),دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان, ط 1, 2009.، ص 18.

[3] محمد احمد الأفندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، عمان ، مركز الكتاب ، 2017، ص 137.

ثالثاً :- أنواع الإئتمان المصرفي .

5- الإئتمان من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان).

وهنا يفرق بين الائتمان النقدي والائتمان التجاري[1]

أ-الائتمان النقدي :

وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد .

ب **الائتمان التجاري :**

وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بدليه. ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة .

وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال أن القرض الذي يُقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه

رابعاً : - أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي[2] :

1-توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

2- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .

3- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد

---

[1] محمد كمال عفانة , إدارة الائتمان المصرفي , مصدر سابق ذكره ,ص 27.

[2] عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الثالث، (2006)،ص 203.

يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة .

المبحث الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والائتمان المصرفي في العراق للمدة(2009–2023)

اولاً :- اتوصيف وصياغة النموذج القياسي المستخدم

1. توصيف النموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي من متغيرين رئيسين هما الانفاق العام كمتغير مستقل و الائتمان المصرفي كمتغير تابع , كما موضح في الجدول (1) .

جدول رقم(1)

متغيرات النموذج القاسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الإنكليزية	الرمز	النوع
الانفاق العام	Government Expending	GE	مستقل
الائتمان المصرفي	Bank Credit	BC	تابع

2. العلاقة بين متغيرات النموذج وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية

تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والائتمان المصرفي، كلما زاد الإنفاق العام سيؤدي إلى توسعة الجهاز المصرفي في منح الائتمان من أجل تمويل احتياجات المؤسسات العامة وخاصةً عندما تنخفض الإيرادات العامة الاخرى , وكذلك المؤسسات العامة والقطاع الخاص تلجأ الى الائتمان المصرفي لغرض تمويل مشروعاتها.

3. مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية المتكونة من (15) والتي تم تحويلها الى (60) مشاهدة وهي عبارة عن (4) فصول للمدة (2009-2023)، أذ تم الحصول على تلك البيانات من (البنك المركزي العراقي- دائرة الإحصاء والابحاث)، كما ان مبالغ هذه المتغيرات فهي مقومة بالعملة العراقية .

4. بيانات النموذج القياسي

الجدول (2) ادناه يمثل بيانات النموذج القياسي والمتمثلة بالانفاق العام والائتمان المصرفي العراق خلال المدة (2009-2023) وكما يلي :-

جدول(2) بيانات النموذج القياسي

مليون دينار

السنة	الانفاق العام (ge)	الائتمان المصرفي(gc)
2009	52567025	51761907
2010	64351984	51512441
2011	69639523	59367537
2012	90374783	72612878
2013	106873027	83619037
2014	83556226	85031460
2015	70397515	77285834
2016	67067437	70461730
2017	75490115	65604207
2018	80873200	63823580
2019	111723600	67322333
2020	76082400	75267893
2021	102849400	80615681
2022	116959600	90956627
2023	142435700	95986194

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2009 -2023)

ثانيا:- قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والائتمان المصرفي

لغرض تحليل العلاقة الاقتصادية بين الانفاق العام وبين الائتمان المصرفي في العراق فأننا سنبدأ بالسلسلة الزمنية المحولة الى اربع فصول للمدة (2009-2023) , وسيتم في هذا المبحث تطبيق الاختبارات والمقاييس الاحصائية الملائمة للنموذج القياسي لدراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والائتمان المصرفي في العراق بأستخدام البرنامج الاحصائي (eviews 12).

1. اختبار جذر الوحدة ـــ نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) .

الجدول(3) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لكل من المتغيرين الائتمان المصرفي BC والانفاق العام GE على مستويين: عند المستوى (Level) وعند الفرق الأول (first difference) , مع ثابت, مع ثابت واتجاه, بدون ثابت واتجاه, وفرضية العدم تنص على المتغير يحتوي على جذر وحدة أي غير ساكن , وبينت نتائج الاختبار للمتغيرين BC و GE عند المستوى ان قيم الاحتمالية (prop) اكبر من مستوى الدلالة 5% لذا فإن المتغيرين غير ساكنين عند المستوى , وتم اخذ الفرق الأول للمتغيرين D(BC) و D(GE) , وأصبحت قيم الاحتمالية قيم الاحتمالية اقل من 5% لذا فإن المتغيرين ساكنيين بعد اخذ الفرق الأول.

الجدول (3)
نتائج استقراريه السلاسل الزمنية

			UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
			Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		At Level				
GE	BC					
-1.0585	-1.4257	t-Statistic	With Constant			
0.7264	***0.5626***	***Prob.***				
n0	n0					
-1.9335	-2.5161	t-Statistic	With Constant & Trend			
0.6245	***0.3195***	***Prob.***				
n0	n0					
0.9086	0.6248	t-Statistic	Without Constant & Trend			
0.9009	***0.8481***	***Prob.***				
n0	n0					
		At First Difference				
d(GE)	d(BC)					
-7.6809	-3.1045	t-Statistic	With Constant			
0.0000	***0.0325***	***Prob.***				
***	**					
-7.6403	-3.0594	t-Statistic	With Constant & Trend			
0.0000	***0.1270***	***Prob.***				
***	n0					
-7.5498	-3.1076	t-Statistic	Without Constant & Trend			
0.0000	***0.0025***	***Prob.***				
***	***					
					Notes:	
				b: Lag Length based on SIC		
	c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
				Dr. Imadeddin AlMosabbeh		
				College of Business and		

				Economics
				Qassim University-KSA

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

2.التكامل المشترك:

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرين BC و GE للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل,كما موضح في الجدول (4) .

1.بينت نتائج إحصائية الأثر (Trace Test) ان جميع احصائيات تتبع الأثر اقل من القيم الحرجة عند مستوى 5 دلالة %, والاحتمالية (prop) اكبر من 5% , لذا لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

2.اظهرت نتائج القيم المميزة العظمى (Max-Eigenvalue) اقل من القيم الحرجة والقيمة الاحتمالية (prop) اكبر من 5%, لذا لاتوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

جدول (4)

اختبار التكامل المشترك

		Date: 05/10/25 Time: 23:28		
		Sample (adjusted): 2009Q3 2023Q4		
	Included observations: 58 after adjustments			
	Trend assumption: Linear deterministic trend			
			Series: BC GE	
	Lags interval (in first differences): 1 to 1			
	Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
	0.05	Trace		**Hypothesized**
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	**No. of CE(s)**
0.1907	15.49471	11.35348	0.168860	**None**
0.4288	3.841465	0.625990	0.010735	**At most 1**
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				

	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		**Hypothesized**
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	**No. of CE(s)**
0.1684	14.26460	10.72749	0.168860	**None**
0.4288	3.841465	0.625990	0.010735	**At most 1**
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
	MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				
			GE	**BC**
			7.46E-08	**-1.14E-07**
			1.36E-08	**6.26E-08**
	Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):			
		-218910.1	1125810.	**D(BC)**
		-954685.1	-1095289.	**D(GE)**
	-1960.771	Log likelihood	**1 Cointegrating Equation(s):**	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
			GE	**BC**
			-0.654256	**1.000000**
			(0.12660)	

	Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
			-0.128345	**D(BC)**
			(0.05075)	
			0.124866	**D(GE)**
			(0.14784)	

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

3-فترة الابطاء المثلى:

من خلال جدول رقم (5) , تم تطبيق اختبار فترة الابطاء المثلى (lag order selsction) بالاعتماد على عدة معايير احصلئية من ابرزها (AIC) (SC) (HQ). وقد اتفقت كل المعايير على فترة الابطاء الخامسة , وتعد هذه المؤشرات دلالة على ان النموذج يكون اكثر كفاءة لتمثيل العلاقة الحقيقية بين المتغيرات عند استخدام 5 فترات تأخير .

جدول(5)

فترة الابطاء المثلى

			VAR Lag Order Selection Criteria			
				Endogenous variables: BC GE		
				Exogenous variables: C		
				Date: 05/11/25 Time: 03:30		
				Sample: 2009Q1 2023Q4		
				Included observations: 55		
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	**Lag**
71.38547	71.43024	71.35724	3.35e+28	NA	-1960.324	**0**
68.01785	68.15215	67.93317	1.09e+27	185.6156	-1862.162	**1**
68.17827	68.40210	68.03713	1.21e+27	2.074672	-1861.021	**2**
68.30519	68.61856	68.10760	1.30e+27	3.599332	-1858.959	**3**

68.32692	68.72982	68.07287	1.26e+27	8.288407	-1854.004	**4**
67.46546*	67.95789*	67.15495*	5.07e+26*	46.78826*	-1824.761	**5**
		*** indicates lag order selected by the criterion**				
	LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)					
				FPE: Final prediction error		
			AIC: Akaike information criterion			
			SC: Schwarz information criterion			
			HQ: Hannan-Quinn information criterion			

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

4. نموذج VAR:

يظهر جدول (6) نتائج اختبار (VAR) لبيان التأثيرات المتبادلة بين المتغيرين (الانفاق العام والائتمان المصرفي) حيث تبين انها ضعيفة من الناحية الإحصائية , وأن معظم المعاملات غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

جدول(6)

نتائج نموذج (VAR)

	Vector Autoregression Estimates		
	Date: 05/11/25 Time: 03:50		
	Sample (adjusted): 2010Q2 2023Q4		
Included observations: 55 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	GE	BC	
	0.129036	0.914318	**BC(-1)**
	(0.52116)	(0.11367)	
	[0.24759]	[8.04396]	
	-1.41E-15	8.58E-17	**BC(-2)**
	(0.58288)	(0.12712)	
	[-2.4e-15]	[6.7e-16]	
	-1.34E-15	-3.93E-16	**BC(-3)**

	(0.58288)	(0.12712)	
	[-2.3e-15]	[-3.1e-15]	
	0.812833	0.596605	**BC(-4)**
	(0.58349)	(0.12726)	
	[1.39305]	[4.68811]	
	-0.865801	-0.612864	**BC(-5)**
	(0.43339)	(0.09452)	
	[-1.99772]	[-6.48377]	
	0.931666	0.005138	**GE(-1)**
	(0.16504)	(0.03599)	
	[5.64512]	[0.14274]	
	-2.94E-16	5.67E-18	**GE(-2)**
	(0.21265)	(0.04638)	
	[-1.4e-15]	[1.2e-16]	
	1.08E-15	3.79E-17	**GE(-3)**
	(0.21265)	(0.04638)	
	[5.1e-15]	[8.2e-16]	
	-0.260994	0.143886	**GE(-4)**
	(0.21861)	(0.04768)	
	[-1.19387]	[3.01781]	
	0.189520	-0.120047	**GE(-5)**
	(0.19003)	(0.04145)	
	[0.99731]	[-2.89649]	
	7364643.	5260059.	**C**
	(9354747)	(2040262)	
	[0.78726]	[2.57813]	
	0.828340	0.970424	**R-squared**
	0.789326	0.963703	**Adj. R-squared**
	4.63E+15	2.20E+14	**Sum sq. resids**
	10258387	2237345.	**S.E. equation**
	21.23203	144.3710	**F-statistic**
	-959.8035	-876.0492	**Log likelihood**
	35.30195	32.25633	**Akaike AIC**
	35.70341	32.65780	**Schwarz SC**
	9036992	7466104	**Mean dependent**

	8	2	
	22349801	11743437	**S.D. dependent**
	3.52E+26	**Determinant resid covariance (dof adj.)**	
	2.25E+26	**Determinant resid covariance**	
	-1824.761	**Log likelihood**	
	67.15495	**Akaike information criterion**	
	67.95789	**Schwarz criterion**	
	22	**Number of coefficients**	

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

5.**سببية كرانجر**(Granger Causality)

من خلال الجدول (7) تم اجراء اختبار كرانجر للتحقق من طبيعة العلاقة السببية بين الانفاق العام (GE) والائتمان المصرفي (BC) , وأظهرت نتائج الاختبار ان الانفاق العام لا يسبب الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة 5% وقيمة احتمالية (0.0576), ولكن بما ان هذه القيمة قريبة من الحدود الحرجة فهي تشير الى وجود تاثير سببي ضعيف من الانفاق العام تجاة الائتمان المصرفي, بينما لايسبب الائتمان المصرفي الانفاق العام لان القيمة الاحتمالية مرتفعة جدا (0.9283).

جدول(7) نتائج اختبار كرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
	Date: 05/11/25 Time: 11:57		
	Sample: 2009Q1 2023Q4		
	Included observations: 58		
	Dependent variable: BC		
Prob.	df	Chi-sq	**Excluded**
0.0576	2	5.710131	**GE**
0.0576	2	5.710131	**All**
	Dependent variable: GE		
Prob.	df	Chi-sq	**Excluded**
0.9283	2	0.148723	**BC**
0.9283	2	0.148723	**All**

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

6.الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

a اختبار استقرارية النموذج ككل (Stability Tests):

من خلال الشكل (1) ادناه نلاحظ بان بعض الجذور وقعت داخل دائرة الوحدة ، وهذا ما يدل على ان النموذج القياسي حقق شرط الاستقرارية .

الشكل (1)

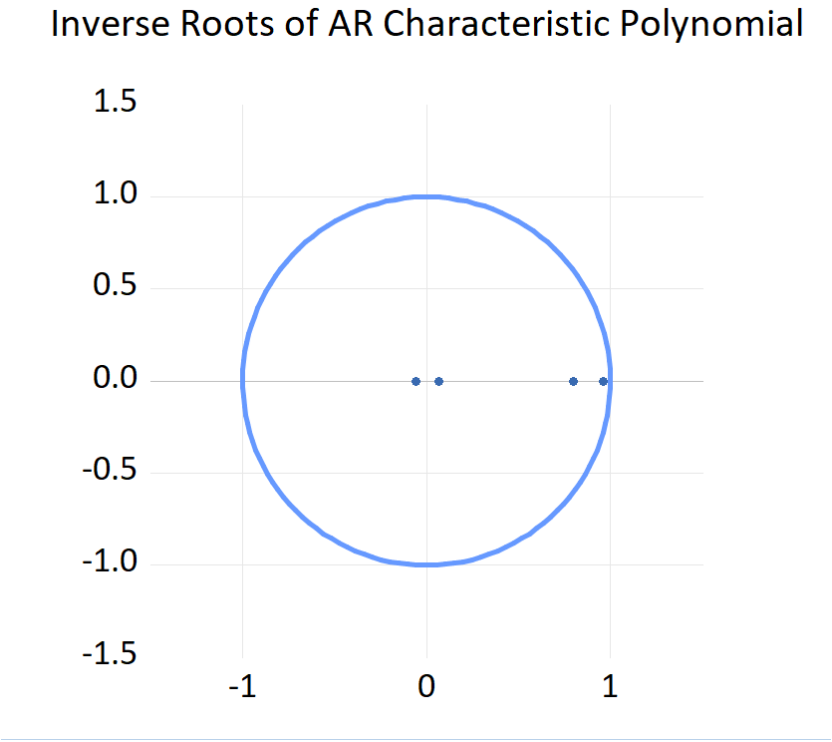

b الاختبار الارتباط الذاتي (LM)

من خلال الجدول (8) والذي يمثل نتائج اختبار (LM) لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها، اذ نلاحظ ان قيم (Prob) ظهرت بمقدار (0.4131 و0.3785 و0.4775) وهي اكبر من (0.05)، أي انها معنوية في هذا الاختبار ، وهذا ما يدل على خلو نالنموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيراته

جدول (8)

		VAR Residual Serial Correlation LM Tests				
			Date: 05/13/25 Time: 01:15			
					Sample: 2009Q1 2023Q4	
			Included observations: 58			
						Null hypothesis: No serial correlation at lag h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	Df	LRE* stat	Lag

0.4131	(4, 100.0)	0.996594	0.4131	4	3.948059	**1**
0.3785	(4, 100.0)	1.063863	0.3785	4	4.209070	**2**
0.4775	(4, 100.0)	0.882228	0.4775	4	3.502754	**3**
						Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	Df	LRE* stat	**Lag**
0.4131	(4, 100.0)	0.996594	0.4131	4	3.948059	**1**
0.8002	(8, 96.0)	0.569916	0.8000	8	4.593572	**2**
0.3567	(12, 92.0)	1.116524	0.3555	12	13.18791	**3**
	***Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.**					

المصدر: حزمة برمجة Eviews 12

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :- الاستنتاجات

من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي في منهجية البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية :-

1. يتكون هيكل الانفاق العام في العراق من نفقات جارية و نفقات استثمارية , ويتكون الائتمان المصرفي من ائتمان نقدي ـــــ ائتمان تعهدي , وحسب منطق النظرية الاقتصادية وجود علاقة بين الانفاق العام والائتمان المصرفي ولها تاثي على مجريات النشاط الاقتصادي كما موضح في المبحث الثالث من الفصل الاول .
2. يسهم الانفاق العام في تحفيز النمو الاقصادي من خلال رفع مستوى الإنتاجية وإعادة تخصيص الموارد وتحريك عجلة الانفاق الاستثماري لكونه الأساس في تطوير الاقتصاد والوسيلة الأساسية لتوزيع وزيادة الدخل والاستهلاك في الاجل القصير والاجل الطويل.
3. يعد الائتمان المصرفي احد اهم الوسائل الموجهه لنمو القطاعات الاقتصادية لما لها دور فعال في تحديد مستوى الاستثمارات وبالتالي النمو الاقتصادي , و الى جانب توزيع الأموال وتشبع إنتاجية القطاع الحقيقي وتراكم راس المال ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي .
4. يرتبط الانفاق العام ارتباطاً وثيقاً بالائتمان المصرفي , اذ ان زيادة الانفاق العام يعمل بدوره الى زيادة دخول الوحدات الاقتصادية ومن ثم زيادة المدخرات المالية , وهذا ما ينعكس على زيادة الودائع لدى المصارف ومن ثم منح او توجيه تلك الائتمانات المصرفية للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية .

التوصيات:

1. ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام نحو الجانب الاستثماري بدلاً من التركيز على الإنفاق الجاري، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب تمويلاً مصرفياً وتسهم في خلق دورة اقتصادية منتجة.

2. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية عبر آلية مؤسسية مشتركة تهدف إلى تحقيق تكامل الأهداف، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الائتمان وتحفيز النمو الاقتصادي.
3. إعادة النظر في دور المصارف الحكومية وتفعيل دورها التنموي، من خلال منحها مزيداً من المرونة لتقديم قروض طويلة الأجل لقطاعات استراتيجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
4. تبني سياسات مالية مرنة تعتمد على تنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط، بما يضمن استقرار الإنفاق العام وقدرته على التأثير الإيجابي في النظام المصرفي.
5. توسيع قاعدة الشمول المالي والائتماني من خلال دعم البنية التحتية الرقمية وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وربطها بمشاريع الإنفاق العام، خاصة في المناطق النائية.
6. تطوير الإطار التشريعي والرقابي للقطاع المصرفي بما يتيح للمصارف العمل بحرية أكبر ويعزز من تنافسيتها، مع ضمان الرقابة الفعالة على المخاطر الائتمانية.
7. إنشاء هيئة مستقلة لتقييم كفاءة الإنفاق العام، ترتبط بالبرلمان أو ديوان الرقابة المالية، لضمان أن تكون الموازنات العامة أداة فاعلة في تحفيز النمو والنشاط المصرفي.
8. الحد من ظاهرة المزاحمة بين الحكومة والقطاع الخاص في الاقتراض، من خلال تعزيز أدوات التمويل غير التقليدية كإصدار السندات العامة، أو تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المصادر

دسوقي, رحاب أمين ، دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة ، (2020).

عزيز , محمد و ابو شينة, محمد عبد الجليل ، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الأولي، (2002).

الدعمي , زينب جبار عبد الحسين ، إنتاجية الانفاق العام في العراق إشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.

مرار , فيصل فخري و الهندي ، عدنان ، مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الأردنية، الأردن، (1980).

الجبوري , بتول مطر ، دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 2003- 2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16- العدد1، (2014) .

الصالحي، بان صلاح عبد القادر، دور الدولة الاتفاقية في الحد من البطالة، مجلة العلوم القانونية – جامعة بغداد، المجلد 23، (2008).

بن عزة , محمد ، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية – دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، مجلة رؤي اقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، (2015) .

الجزراوي , إبراهيم محمد علي و النعيمي ، نادية شاكر ، تحليل الأئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة- دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي خلال الفترة من 2005 – 2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون ،(2010) .

الأشقر, عمر سليمان ,(دراسة شرعية في بطاقات الائتمان),دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان, ط 1, 2009.

الأفندي , محمد احمد ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، عمان ، مركز الكتاب ، 2017.
عفانة , محمد كمال , إدارة الائتمان المصرفي.
الدغيم , عبد العزيز والأمين ، ماهر ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الثالث، 2006.

المصادر الأجنبية

(1) Mceachern , Willam A Economics A contemporary Introduction , south– Western , cengage learning , USA,(2021).